كلمة

معالي الدكتور/ نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

فـــي

اجتماع الأمم المتحدة الدولي

لدعم السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين

موسكو: 1 و2/7/2015

سعادة السفير/ فودي سيك رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

معالي الوزير الدكتور رياض المالكي وزير خارجية فلسطين

سعادة السفير الكسندر بانكين ممثل الحكومة الروسية

السيد نيكولاي ملادينوف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة،

بدءاً، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى جمهورية روسيا الاتحادية لاستضافتها هذا الاجتماع الهام، والشكر موصول إلى سعادة السفير فودي سيك، رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على هذه الدعوة للمشاركة في الاجتماع، كما أعرب عن التقدير للجنة على ما تبذله من جهود في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته لممارسة حقه في تقرير المصير بهدف إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

السيدات والسادة،

لقد دُعيت اليوم لأتحاور معكم حول كيفية إعادة تقييم عمل الرباعية وتفعيل مبادرة السلام العربية من أجل التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وإقامة السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف دعم الجهود الدولية للتوصل إلى سلام قائم على قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن الأمر لا يتوقف عند تفعيل مبادرة أو إعادة إحياء آلية، المسألة الجوهرية هي توحيد الجهود لإنهاء النزاع بإنهاء الاحتلال وليس الاستمرار في إدارة النزاع، على مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسئول عن حفظ السلم والأمن الدولي مسئولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قراراته وحمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها الواردة في قراره رقم 242 (1967) بالانسحاب الشامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967،

والتزاماتها طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 338 (1973) الذي قضى بتنفيذ القرار 242 بكل أحكامه وكلاهما صدرا بإجماع أعضاء مجلس الأمن.

وعلى الرغم من الآمال التي عُقدت على اللجنة الرباعية وخطة خارطة الطريق لتحقيق السلام والاستقرار، إلا أنه بعد مضي أكثر من ثلاثة عشر عاماً على إنشاء الرباعية، لم يتحقق أي أنجاز على أرض الواقع نتيجة لصلف وتعنّت ورفض إسرائيل الالتزام بأي من هذه القرارات والمبادرات والخطط ذات الصلة بالتوصّل إلى حل عادل وسلمي ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. وقد ذكرت ذلك اليوم الاثنين عندما تقابلت مع أعضاء اللجنة الرباعية في القاهرة منذ يومين. أن الرباعية أنشأها مجلس الأمن دون صلاحيات واضحة وهذا يصب في اطار مفهوم إدارة النزاع وليس مفهوم العمل على إنهاء النزاع.

لاشك أن تحقيق العدالة ووقف الانتهاكات العديدة والقتل والحصار والأسرى والاعتقال والتدمير وتهويد للقدس يتطلب بدءاً العمل على إنهاء الغطرسة الإسرائيلية التي تعتقد واهمة أنها فوق القانون الذي ينطبق على جميع الدول، وإن تجاهل المجتمع الدولي لممارسة أي ضغوط عليها- مثلما يتم مع الدول الأخرى- لإجبارها على تنفيذ ما يصدر ضدها من قرارات وأحكام يعد أمراً ضرورياً، حيث أن نهج غض الطرف عن تحدي الإرادة الدولية يؤدي إلى زعزعة الشرعية وإلى إفراغ القانون الدولي من مضمونه والقرارات الصادرة من محتواها وتتحول إلى مجرد كلمات جوفاء دون صدى أو قوة أو معنى. ويمتد أثر ذلك ليتعدى النزاع في الشرق الأوسط ليشمل النظام الدولي بأسره. وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة أركان النظام الدولي القائم، فالنظام الذي يعجز عن إعمال قوانينه Law Inforcement، يؤدي إلى اتساع رقعة التمرد عليه ويشجع على استخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية. وهنا يحضرني ما قرأته مؤخرا حول تصريح الوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينجر حول إيران بأن عليها أن تختار بين أن تصبح جزءا من النظام العالمي الذي تحكمه القوانين أن مارقا بمعنى Outlaw، هذا هو الخيار امام إسرائيل الآن إذا استمرت في تحدي منظومة القانون الدولي، عليها أن تقرر هل هي دولة تخضع للقوانين التي اتفق عليها

المجتمع الدولي أم لا، ما تتخذه إسرائيل من مواقف هو تحدي سافر للمجتمع الدولي بأسره.

السيدات والسادة،

سبق لمجلس الأمن أن اتخذ القرار 1397 لسنة 2002، الذي يؤكد على حلّ الدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، إلا أن الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية والرأي العام الدولي ومواثيق حقوق الإنسان أفرغ هذا القرار من محتواه، وبعد مضي ثلاثة عشرة عاماً على صدور القرار ورفض إسرائيل التجاوب معه، فإن تحقيقه لا يزال أمراً بعيد المنال، ما لم يقم المجتمع الدولي بتحرك نشط وفعال لتنفيذ هذا القرار عبر وضع آليات وإطار زمني لتنفيذه. كما أن تجاهل إسرائيل للقرارات الدولية لا يقتصر على هذا القرار فحسب، بل يشمل سلسة طويلة من القرارات الملزمة التي قبلتها إسرائيل ثم رفضت تنفيذها. كما ان إسرائيل وقعت مع مصر اتفاقية عام 1978 تنص على أن القرار 242 ينطبق على باقي الأراضي التي احتلت عام 1967.

من جهة أخرى اتخذت إسرائيل موقفاً معادياً لمبادرة السلام العربية منذ إعلانها عام 2002، كان آخرها إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن المبادرة أصبحت خلف ظهره، الأمر الذي يؤكد مجدداً أن إسرائيل لا ترغب في حلّ الدولتين، وأنها تريد فقط مفاوضات عبثية تستمر إلى ما لا نهاية، وهو أمر لا يمكن أن يقبل به العرب، وأن على دول العالم بدورها أن ترفض النهج الإسرائيلي الرامي إلى تقويض عملية السلام.

السيدات والسادة،

في هذا الاجتماع الهام تود جامعة الدول العربية أن تؤكد على أن التجربة السابقة لعمل اللجنة الرباعية ولمفاوضات السلام التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم تحقق أي تقدم وبالتالي تتطلب إجراء تقييم جدّي وفاعل وسريع لهذه التجربة ولدور اللجنة الرباعية، وأن أي تحرك دولي جديد يجب أن يكون من خلال

قرارات مجلس الأمن وذلك لوضع الأمور في نصابها وأن يتضمن محتوى هذا القرار آلية للتنفيذ ومرجعية معروفة وإطار زمني محدد، وأن يتم الوقف التام للاستيطان والممارسات الخطيرة التي تتم على الأرض وتتسبب في تخريب واضح لجهود تحقيق السلام. لأن المطلوب هو إنهاء النزاع وليس كما سبقت الإشارة الاستمرار في محاولة إدارة النزاع.

السيدات والسادة،

يحق هنا التساؤل ما هي الخيارات المطروحة الآن أمام الفلسطينيين؟ – بعد فشل مفاوضات التوصل لإنهاء النزاع – من بين هذه الخيارات المطروحة ما هو تقليدي كاللجوء إلى مجلس الأمن والأجهزة والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وهو ما قامت به فلسطين بالفعل مؤخراً.

ولكن هناك خيارات أخرى غير تقليدية لم يطرقها الفلسطينيون من قبل ويجب طرقها الآن لإحكام الحصار حول إسرائيل وبالتركيز على أن الاحتلال الإسرائيلي يمثل آخر معاقل الأبارتايد والاستعمار في القرن الواحد والعشرين. ونقطة الانطلاق هنا هي الحملة التي بدأت بالفعل في عدة دول أوروبية وفي الولايات المتحدة ويطلق عليها BDS (Boycott, Disinvestment and Sanctions)، وقد بدأت هذه الحملة في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أقر مجموعة من القواعد أطلق عليها guidelines بعدم قبول بضائع من إسرائيل تأتي من منتجات الأراضي المحتلة وقد بدأ تطبيق هذه القواعد منذ أول يناير هذا العام في أساليب محتملة للمقاومة السلمية.

السيدات والسادة،

على الرغم من كل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك وبشكل سافر كافة قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وبالرغم من الاقتناع بعدم جدية الجانب الإسرائيلي في تحقيق السلام العادل فإنني أود التأكيد في هذا الاجتماع على جملة من الأمور الهامة ومنها:

1- لا بد من تغيير منهاج تعامل المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية والتوقف عن

محاولة إدارة النزاع والتوجه نحو حل النزاع بشكل نهائي واتخاذ الإجراءات اللازمة والمواقف الصارمة مع إسرائيل والفرض عليها تنفيذ التزاماتها الدولية والوفاء بتعهداتها والتوقف عن سياسة المماطلة وإضاعة الوقت وهو هدف إسرائيلي وفرض الواقع على الأرض.

2- دعوة المجتمع الدولي وفي مقدمته الأمم المتحدة والراعي الأمريكي لعملية السلام والاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف قوية وواضحة وإيصال رسائل حازمة لإسرائيل تجبرها على وضع حد لانتهاكاتها وسياساتها العنصرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وأن على المجتمع الدولي أن ينتقل من مرحلة الإدانة والمواقف الاحتجاجية والتغاضي عن الانتهاكات الإسرائيلية والاستيطان المستمر إلى مرحلة الضغط الفعلي واتخاذ المواقف العملية والجادة لمواجهة السياسة الإسرائيلية وتجاهلها لكافة القوانين والمواثيق والأعراف الدولية.

3- ضرورة صدور قرار ملزم من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق، يتضمن تبني آلية تنفيذية ورقابية لتحقيق المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وهو تحقيق الأمن والسلم الدولي، تقوم الدول على تنفيذه، وعليه أؤيد التوجه العام وأدعو بتأييد ما تطرحه فرنسا حول مشروع قرار يطرح على مجلس الأمن يطالب بعقد مؤتمر تشارك فيه الدول الفعالة لمتابعة تنفيذ القرارات خلال فترة زمنية محددة.

في نهاية المطاف ومهما راوغت إسرائيل سوف ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله ليعيش كبقية شعوب الأرض حراً فوق أرض وطنه المُستقل، والمسئولية الملقاة على المجتمع الدولي كبيرة، وعلينا جميعاً دعم قيم السلام والحق والعدل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

Is-Speech-3(4)